قاعدة

(الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها) -دراسة نظرية تطبيقية-

أ . د . خالد بن سليم الشراري

الأستاذ في كلية العلوم والآداب بالقريات

جامعة الجوف

مستخلص. البحث هو دراسة لقاعدة: (الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها) دراسة نظرية تطبيقية؛ لأن العلماء الذين ذكروا هذه القاعدة لم يكتبوا فيها من حيث بيان معناها لغةً واصطلاحاً، ولا من حيث بيان حجبتها، والأدلة على صحة الاحتجاج بها، ولا من حيث بيان شروط تطبيقها، فقامت ببيان ذلك، مع جمع الفروع الفقهية المندرجة تحتها، والمتناثرة في مؤلفات العلماء، وبيان وجه دخولها تحت القاعدة، ومناقشة الفروع التي أدخلت تحت القاعدة وهي غير داخلة.

وكان منهجي في كتابة البحث استقرائياً فيما يتعلق بالرجوع إلى مصادر البحث، ووصفياً تحليلياً فيما يتعلق بدراسة مسأله ومناقشتها.

وكان من أهم نتائج البحث ما يلي:

١- معنى القاعدة: أن العبادة إذا دار فعلها بين مكانين: فاضل ومفضول، وإذا فُعلت في المكان المفضول حصل فيها من الصفات المرغوبة المتعلقة بنفس العبادة، ما لم يحصل فيها فيما لو فُعلت في المكان الفاضل، ففعلها في المكان المفضول أولى.

٢- من العلماء من ذكر القاعدة مقتصرًا على المفاضلة فيها بين ما يتعلق بنفس العبادة وما يتعلق بمكانها، ومنهم من فاضل فيها بين ما يتعلق بنفس العبادة وما يتعلق بمكانها أو زمانها، ولا شك أنه يثبت لزمانها ما ثبت لمكانها من حكم؛ لأن المكان والزمان سواء من حيث كونهما أوصافاً للعبادة وليس من ذاتها.

٣- القاعدة احتج بها كثير من العلماء، وقد دلَّ على حجبتها عدة أدلة ذكرتها في البحث.

٤- يشترط لتطبيق القاعدة أربعة شروط، ذكرتها في البحث.

٥- انبنى على هذه القاعدة كثير من الفروع الفقهية، ذكرت طائفة منها في البحث.

الكلمات المفتاحية: الفضل المتعلق بذات العبادة، الفضل المتعلق بمكان العبادة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه، واستن بسنته، واقتفى أثره إلى يوم الدين، أما بعد:

فالبحث في القواعد الفقهية من أنفع العلوم؛ لما فيها من تسهيل العلم؛ إذ بها يسهل الإحاطة بأحكام الفروع دون حفظها، فتحصر في القاعدة الواحدة المسائل الفقهية المتناثرة التي ظاهرها التناقض وإن كانت متفقة في مدلولها وباطنها؛ لذلك اهتم بها الفقهاء، ودونوها نثرًا ونظمًا، وعظموا شأنها، قال أحمد ابن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ): "هي جلية القدر، كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى ... وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح له مناهج الفتوى وتكشف، فيها تنافس العلماء، وتفاضل الفضلاء ..."^(١)، وقال زين الدين بن إبراهيم الحنفي، الشهير بـ (ابن نجيم) (ت ٩٧٠هـ): "وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى"^(٢). ولهذا حرصت على البحث فيها، ومن تلك القواعد التي رأيت أنها حرية بالبحث قاعدة: (الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها)، وعزمت على دراستها دراسةً نظريةً

تطبيقيةً، وجعلت هذا البحث بعنوان: (قاعدة (الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها) - دراسة نظرية تطبيقية-).

أسباب اختيار هذا الموضوع:

وقد حملني على البحث في هذه القاعدة أسباب كثيرة، منها:

- ١- أهمية دراسة القواعد الفقهية التي أشرت إلى طرف منها.
- ٢- كثرة الفروع الفقهية المندرجة تحت هذه القاعدة.
- ٣- أن هذا البحث له تعلق كبير بالجانب التطبيقي للقواعد الفقهية، والتفريع على تلك القواعد يبين لنا أنها ليست نصوصًا جامدة، بل هي قواعد ثرية بالفروع المندرجة تحتها، كما يبين لنا أن فروع القاعدة الواحدة مهما كثرت فإنها تسير في مسار واحد، وهو المسار الذي رسمته تلك القاعدة، وهذا يعطي الفقيه تصورًا واضحًا عن القاعدة وعن الفروع المندرجة تحتها، ومن ثمَّ يستطيع معرفة الفروع المستجدة التي يمكن أن تُدرج تحت القاعدة وتأخذ حكمها.

الجديد في هذا البحث:

- ١- تحقيق معنى هذه القاعدة لغةً واصطلاحًا.
- ٢- بيان حجية القاعدة، وذكر الأدلة على صحة الاحتجاج بها.
- ٣- بيان شروط تطبيق القاعدة، مع التمثيل لتلك الشروط.

(١) الفروق للقرافي ٦/١.

(٢) أشباه ابن نجيم ص ٢١.

هذه المسألة من فروع القاعدة، وقد بينت في البحث أنها ليست من فروعها.

الدراسات السابقة:

هذه القاعدة لم يسبق أن بُحثت من قبل -حسب علمي- بحثاً مستقلاً، وإنما ذكرها بعضهم ضمن القواعد الفقهية مع ذكر بعض ما يتفرع عنها من أحكام فقهية، وذكرها آخرون ضمن مؤلفاتهم الفقهية مستدلين بها على حكم مسائل فقهية -كما تقدم بيانه مع توثيق ذلك-. فيكون هذا هو أول بحث يدرس هذه القاعدة دراسةً نظريةً تطبيقيةً جامعةً لكثير من الفروع الفقهية المندرجة تحتها، ولله الحمد والمنة.

طريقة كتابة البحث:

سوف تكون -إن شاء الله تعالى- الطريقة التي اسلكها في كتابة البحث كما يلي:

١- اتبعت المنهج الاستقرائي، وذلك بالاستقراء التام للمصادر والمراجع الأصلية في هذه المسألة بقدر الإمكان. كما اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالنظر في دراسة حجية القاعدة عند العلماء، وأدلتها، وشروط تطبيقها، وكذلك بالنظر والتأمل في الفروع الفقهية المندرجة تحت هذه القاعدة، وكيفية انطباق القاعدة على تلك الفروع.

٢- التمهيد للمسألة بما يوضحها مع التمثيل -إن احتاج المقام لذلك-.

١- أقوم بكتابة معلومات البحث بأسلوب، ما لم يكن المقام يتطلب ذكر الكلام بنصه فأذكره بنصه، مع التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

لأن عامة العلماء الذين ذكروا هذه القاعدة لم يتطرقوا إلى بيان معناها إلا الدكتور محمد صدقي البورنو، فإنه أشار إلى بيان معناها الاصطلاحي بكلام مختصر^(١)، وكذلك لم يتطرقوا إلى ذكر الأدلة الدالة على حجيته، ولا إلى بيان شروط تطبيقها، بل ذكرها بعضهم ضمن القواعد الفقهية مقتصرين على ذكر بعض ما يتفرع عنها من أحكام فقهية^(٢)، وذكرها آخرون ضمن مؤلفاتهم الفقهية مستدلين بها على حكم مسائل فقهية^(٣).

٤- جمع الفروع الفقهية المندرجة تحت هذه القاعدة، والمتناثرة في مؤلفات العلماء، مع بيان وجه دخول تلك الفروع تحت هذه القاعدة.

٥- مناقشة بعض الفروع التي زعم بعض العلماء دخولها تحت هذه القاعدة، وبيان عدم دخولها، مع بيان السبب في ذلك، كمسألة المفاضلة بين أن يصف خلف الإمام في الصلاة الرجال البالغون في الصف الأول، ثم الصبيان في الصف الثاني، وبين أن يُقدّم بعض الصبيان إلى الصف الأول وأن يؤخّر بعض الرجال البالغين إلى الصف الثاني في حال إزعاج الصبيان للمصلين، بحيث يُجعل كل صبي بين رجلين بالغين؛ درءاً لمفسدة الإزعاج. فقد جُعِلت

(١) انظر: موسوعة القواعد الفقهية ٥٢/٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٤/١، المنثور للزركشي ١٧٨/٢، القواعد للحصني ٣٧٤/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥، إيضاح القواعد الفقهية ص ٦٩، القواعد الفقهية للزحيلي ص ٧٣٨.

(٣) انظر على سبيل المثال: العزيز شرح الوجيز ٤٠٣/٣، متن الإيضاح في المناسك ص ٧٨، النجم الوهاج ٤٩٣/٣، فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين ص ١٧١، كشف القناع ١١٧١/٢، شرح منتهى الإرادات ٥٧١/١، حاشية الخلوّتي على منتهى الإرادات ٣٨٥/٢.

المقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع، والجديد في هذا البحث، والدراسات السابقة له، وطريقة كتابة البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: بيان معنى القاعدة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى القاعدة.

المطلب الثاني: ثبوت الحكم لزمان العبادة كثبوته لمكانها.

المبحث الثاني: حجية القاعدة.

المبحث الثالث: شروط تطبيق القاعدة.

المبحث الرابع: التطبيقات الفقهية للقاعدة.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

أسأل الله تعالى أن يلهمني الرشد، وأن يوفقني للصواب، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه، موافقاً لمرضاته، إنه على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المبحث الأول

بيان معنى القاعدة

بيان معنى القاعدة مما لا بدّ منه؛ لمعرفة معناها وتصوّرها قبل الحكم عليها؛ لأن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره. ونصّ القاعدة: (الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها)، هكذا ذكرها بهذا النصّ كثيرٌ من العلماء، كبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، وتقي الدين الحصني (ت

٢- اعترف بالسبق لأهله، في أي معلومة سبقني إليها غيري، وذلك إما بنسبتها إلى صاحبها في صلب البحث، مع عزوها إلى مصدرها، أو أكتفي بعزوها إلى مصدرها فقط.

٣- بيان اسم السورة ورقم الآية بعدها مباشرة، وذلك بين قوسين.

٤- تخريج الأحاديث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وإلا خرّجته من المصادر الأخرى المعتمدة.

٥- بيان المعاني اللغوية، وشرح الألفاظ الغريبة، وتعريف المصطلحات العلمية، من المصادر المعتمدة.

٦- العناية بقواعد اللغة العربية، والإملاء، وعلامات الترقيم.

٧- سيكون منهجي في الجانب التطبيقي عند ذكر فروع القاعدة: الاختصار على ذكر الفرع الفقهي، وبيان وجه دخوله تحت القاعدة عند من قال بذلك من العلماء، دون التطرّق إلى بيان حكمه من حيث كونه متفقاً عليه بين العلماء أو مختلفاً فيه، ودون التطرّق كذلك إلى خلاف العلماء فيه في حال كونه مختلفاً فيه؛ لأن المقصود هو بيان كون الفرع داخلاً تحت القاعدة، وبيان كيفية دخوله، بقطع النظر عما وراء ذلك.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من: (مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة)، وهي كالتالي:

وعلى هذا يكون معنى القاعدة:

أن العبادة إذا دار فعلها بين مكانين، أحدهما أفضل من الثاني، إلا أنها إذا فُعلت في المكان المفضل حصل فيها من الصفات المرغوبة المتعلقة بنفس العبادة، ما لم يحصل فيها فيما لو فُعلت في المكان الفاضل، فإن فعلها -والحال هذه- في المكان المفضل أولى؛ مراعاةً لتلك الصفات المرغوبة المتعلقة بنفس العبادة.

مثال ذلك: فعل الصلاة المفروضة في المسجد أفضل من فعلها خارج المسجد، ولكن لو كان هناك مسجد ليس فيه جماعة، وهناك جماعة يصلون الفرض في غير مسجد، فصلاة الرجل مع الجماعة في غير المسجد أفضل من صلاته منفردًا في المسجد؛ لأن الجماعة فضيلة متعلقة بنفس الصلاة، والصلاة في المسجد فضيلة متعلقة بمكانها، والفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى بالمراعاة من الفضيلة المتعلقة بمكانها (٥).

وتفسير لفظ (الفضيلة) الوارد في نص القاعدة بالثواب والأجر، هو تفسير للدكتور/ محمد صدقي بن أحمد البورنو (٦). والذي يظهر لي أن المراد بـ(الفضيلة) هنا هي: الصفة المطلوب فعلها، سواء كانت من الصفات المتعلقة بنفس العبادة أو بمكانها. وبيان ذلك: في المثال السابق: دار الأمر بين فعل الصلاة المفروضة في المسجد منفردًا وبين فعلها خارجه في جماعة، وبناءً على القاعدة: يكون فعلها

٨٢٩هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، إلا أن الحصني قال: "بهئية العبادة" بدل "بنفس العبادة"، والمعنى واحد؛ بدليل أنه مثَّل لها بالفروع الفقهية التي مثَّل بها الزركشي والسيوطي.

وسيكون الكلام عن بيان معنى القاعدة في مطلبين:

المطلب الأول: معنى القاعدة.

قولهم: (الفضيلة): فعيلة من الفضل، والفضل يطلق ويُراد به أكثر من معنى، فهو يطلق ويراد به: الزيادة، ومنه قولهم: (زيد أفضل القوم) إذا زاد عليهم في العلم أو الكرم ونحوهما، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَمُوتَ عَلَيْكُمْ﴾ (المؤمنون: ٢٤)، أي: أن قصده حين ادَّعى النبوة أن يزيد عليكم فضيلة؛ ليكون متبوعًا (١).

كما يُطلق الفضل ويراد به: بقية الشيء، ومنها: فضل الماء، أي: بقيته، ومنه: قول ابن عباس رضي الله عنهما: كان رسول الله ﷺ يُبَدُّ له الزبيب في السَّقاء. فيشربه يومه والغد وبعد الغد، فإذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه. فإن فَضَلَ شيء أهرقه (٢) (٣). والمراد بالفضل هنا هو المعنى الأول، والمراد بالفضيلة هنا: الزيادة في الأجر والثواب (٤).

(١) انظر: تفسير الكريم الرحمن ص ٤٩٩.

(٢) رواه مسلم، كتاب الأشربة، باب: إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصير مسكرًا، ٢٥٤/١٣، (٢٠٠٤).

(٣) انظر معنى الفضل في: كل القاموس المحيط، مادة (فضل)، ص ١٣٤٨، لسان العرب، مادة (فضل)، ٥٢٤/١١، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة (فضل) ص ٧١٠.

(٤) انظر: موسوعة القواعد الفقهية ٥٢/٨.

(٥) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣.

(٦) انظر: موسوعة القواعد الفقهية ٥٢/٨.

كثير من العلماء المتقدمين ذكروا هذه القاعدة مقتصرين فيها على المفاضلة بين ما يتعلق بنفس العبادة وما يتعلق بمكانها ^(٢)، فقالوا: (الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها)، وتبعهم على ذلك كثير من المتأخرين ^(٣).

وذكرها آخرون مفاضلين فيها بين ما يتعلق بنفس العبادة وما يتعلق بمكانها أو زمانها، فقالوا: (الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها) ^(٤).

وذهب إلى هذا أيضًا الشيخ محمد العثيمين، حيث ذكر ذلك في أكثر من موضع من مؤلفاته، ومن ذلك: قوله: "مراعاة الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من مراعاة الفضيلة المتعلقة بزمانها ومكانها"، ثم مثل لذلك بمن دخل عليه وقت الصلاة وهو حاقن أو بحضرة طعام، فهل الأولى أن يقضي حاجته ويأكل طعامه، ولو أدى ذلك إلى تأخير الصلاة عن أول وقتها؟ أو العكس؟. ثم قال: "فالجواب: الأول، فهنا راعينا نفس العبادة دون أول الوقت" ^(٥).

ولا شك أننا إذا فاضلنا بين ما يتعلق بذات العبادة وما يتعلق بمكانها، وقدمنا ما يتعلق بذاتها، فذلك الحال إذا فاضلنا بين ما يتعلق بذاتها وما يتعلق

خارجها في جماعة أفضل، فإذا فسرنا (الفضيلة) بالأجر والثواب يكون المعنى: ثواب فعل الصلاة خارج المسجد في جماعة أكثر من ثواب فعلها فيه منفردًا. وإذا فسرنا (الفضيلة) بالصفة المطلوب فعلها يكون المعنى: فضيلة الجماعة في الصلاة خارج المسجد أولى من فضيلة كونها في المسجد منفردًا؛ لأن كونها في جماعة صفة تتعلق بنفس الصلاة، وكونها في المسجد صفة تتعلق بمكان الصلاة، والفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى بالمراعاة من الفضيلة المتعلقة بمكانها.

وتفسيرها بالصفة المطلوب فعلها أقرب؛ لأن الصلاة خارج المسجد إنما فُضِّلَت على الصلاة داخله لفضيلة صفة الجماعة. ومما يؤيد ذلك أن محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ) عبّر عن القاعدة بقوله: "المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة" ^(١). والأمر بالمحافظة إنما يكون عادةً في الأفعال والأقوال كالمحافظة على الصلاة والأذكار ونحو ذلك، وأما الثواب فيؤمر عادةً بتحصيله واكتسابه. وعلى هذا يكون تفسير (الفضيلة) بالصفة المطلوب فعلها أحسن. وإن كانت النتيجة واحدة؛ لأن صفات العبادات لا يُفَضَّل بعضها على بعض إلا بكثرة ثوابها.

المطلب الثاني: ثبوت الحكم لزمان العبادة كثبوته لمكانها.

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز ٤٠٣/٣، المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٤/١، المنثور في القواعد ١٧٨/٢، النجم الوهاج ٤٩٣/٣، القواعد للحصني ٣٧٤/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥.

(٣) انظر: إيضاح القواعد الفقهية ص ٦٩، القواعد الفقهية للرحلي ٧٣٨/٢، موسوعة القواعد الفقهية ٥٢/٨.

(٤) انظر: فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين ص ١٧١، حاشية الخلوئي على منتهى الإرادات ٣٨٦/٢.

(٥) الشرح الممتع ٢٤٤/٧، وانظر: المصدر نفسه ٢٦٩/٦، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ٥٩٠/١.

(١) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣.

وقد احتج بها كثير من العلماء، وتتوَّع احتجاجهم بها، فمنهم من ذكرها في كتب القواعد الفقهية، ثم ذكر طائفة من الفروع الفقهية المنفرعة عنها، والتفريع فرع الاحتجاج، ومنهم من ذكرها في كتب الفقه، محتجاً بها على المسائل المندرجة تحتها.

فمن ذكرها في كتب القواعد الفقهية: تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ) في الأشباه والنظائر، وبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في المنثور، وتقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ) في كتاب القواعد، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في الأشباه والنظائر. كما ذكرها طائفة من المعاصرين، مثل: عبد الله بن سعيد اللحجي (ت ١٤١٠هـ) في إيضاح القواعد الفقهية، ود. محمد صدقي البورنو في موسوعة القواعد الفقهية، ود. محمد الزحيلي في القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة^(٤).

وأما الذين ذكروا القاعدة في كتب الفقه، محتجين بها على المسائل المندرجة تحتها، فكثير، وأكثر مسألة احتجوا فيها بالقاعدة هي مسألة الرَّمَل في الطواف^(٥)، فيما إذا تعذر الرَّمَل مع القرب من البيت لزحام أو غيره، فإنه يُبعد عنه ويرمل؛ لأن القرب من البيت فضيلة تتعلق بمكان العبادة، والرمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة، والفضيلة المتعلقة بنفس

بزمانها، فإننا نقدم ما يتعلق بذاتها؛ لأن الزمان كالمكان من حيث كونهما أوصافاً للعبادة وليساً من ذاتها، وما كان من ذات العبادة فهو أولى بالمراعاة؛ لأنه بها ألصق. ولا يلزم من ذكر بعض العلماء للقاعدة مقتصرين على ذكر المكان أنهم يرون أن الحكم خاصٌّ بالمكان دون الزمان؛ ولهذا ذكر بعضهم القاعدة مقتصرًا على المكان في أحد كتبه، وذكرها شاملةً للمكان والزمان في كتاب آخر من كتبه، مثل الشيخ منصور البهوتي (ت ١٠٥١هـ)^(١)، بل إن بعضهم ذكرها مقتصرًا على المكان في موضع في أحد كتبه، وذكرها شاملةً للمكان والزمان في موضع آخر من الكتاب نفسه، كالشيخ مصطفى الرحيباني (ت ١٢٤٣هـ)^(٢)، مما يدل على أن الاقتصاد على ذكر المكان ليس بدليل على عدم إرادة شمول الحكم للزمان.

المبحث الثاني

حجية القاعدة

هذه القاعدة من القواعد الفقهية المهمة، التي انبنى عليها كثير من الفروع الفقهية، قال عنها محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ): "قاعدة مهمة، صرَّح بها جماعة من أصحابنا، وهي مفهومة من كلام الباقيين، وهي أن المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة"^(٣).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٤/١، المنثور للزركشي ١٧٨/٢، القواعد للحصني ٣٧٤/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥، إيضاح القواعد الفقهية ص ٦٩، موسوعة القواعد الفقهية ٥٢/٨، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ص ٧٣٨.

(٥) الرَّمَل -بفتح الراء والميم-: سرعة المشي مع تقارب الخطى، وهو الخيب.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ص ٣٧٧، كشف القناع ١١٧١/٢.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات ٥٧٢/١، كشف القناع ١١٧٢/٢.

(٢) انظر: مطالب أولي النهى ٣٧٥/١ و ٣٩٥/١.

(٣) المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣.

بأن خير صلاة المرء في بيته، مع أن المسجد أفضل مكاناً من البيت؛ لقوله ﷺ: (أحب البلاد إلى الله مساجدها) ^(٦). ولو كان التفضيل بحسب المكان لكانت خير صلاة المرء في المسجد، لكن لما أخبر النبي ﷺ بأنه خير صلاة المرء في بيته دلّ على أن التفضيل ليس للمكان، وإنما هو لأمر آخر، وقد استنبط جمع من العلماء كمحيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، وبدر الدين الزركشي (ن ٧٩٤هـ) وتقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ) ^(٧)، أن علة تفضيل صلاة النافلة في البيت هي كونها أبعد عن الرياء، وأدعى إلى الإخلاص، وهذا فضائل تتعلق بذات الصلاة، مما يدل على أن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من المتعلقة بمكانها ^(٨).

٢- قول النبي ﷺ: (لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان) ^(٩).

وجه الدلالة من الحديث: أنه نهى ﷺ عن الصلاة إذا كان الرجل مشغولاً بحضرة طعام يشتهي أو بمداغة الأخبثين؛ لأن ذلك مُذْهَبٌ للخشوع الذي هو لبُّ الصلاة، وعلى هذا: إذا دخل وقت الصلاة وهو مشغول بذلك، فالواجب أن يأكل أو يقضي حاجته، ولو ترتب على ذلك تأخير الصلاة عن وقتها

العبادة أولى بالرعاية. كذا احتج بها أبو قاسم الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، ومحيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، وكمال الدين الدميري (ت ٨٠٨هـ)، ومنصور البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، ومحمد بن أحمد الخلوتي (ت ١٠٨٨هـ)، ومصطفى الرحيباني (ت ١٢٤٣هـ) ^(١). كما احتجوا بها في مسألة تفضيل صلاة الفريضة جماعةً في البيت على صلاتها في المسجد منفرداً. كذا احتج بها أبو قاسم الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، ومحيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، ومصطفى الرحيباني (ت ١٢٤٣هـ) ^(٢). كما احتجوا بها في مسألة تفضيل صلاة النافلة التي تُسن جماعة إذا فُعلت خارج الكعبة جماعة على فعلها داخلها منفرداً، كذا احتج بها محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، ومصطفى الرحيباني (ت ١٢٤٣هـ) ^(٣). كما احتجوا بها في مسائل أخرى ^(٤).

وأما الأدلة على حجيتها فمنها:

١- قول النبي ﷺ: (عليكم بالصلاة في بيوتكم؛ فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة) ^(٥). ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ أخبر

(١) انظر: العزيز شرح الوجيز ٤٠٣/٣، المجموع شرح المذهب ٥٣/٨، متن الإيضاح في المناسك ص ٧٨، النجم الوهاج ٤٩٣/٣، كشف القناع ١١٧١/٢، شرح منتهى الإرادات ٥٧٢/١، حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات ٣٨٥/٢، مطالب أولي النهى ٣٩٥/١.

(٢) انظر: العزيز شرح الوجيز ٤٠٣/٣، المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، مطالب أولي النهى ٣٧٥/١.

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، مطالب أولي النهى ٣٩٥/١.

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين ص ١٧١.

(٥) رواد البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب: صلاة الليل، ٢٥٦/١، ٦٩٨، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، ٩٨/٦، (٧٨١)، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٦) رواد مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٤٠/٥، (٦٧١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) المجموع شرح المذهب ١٩٨/٣، الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٥/١، المنثور ١٧٨/٢، كتاب القواعد ٣٧٥/٣.

(٨) انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير ١٨٦/١.

(٩) رواد مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهية الصلاة بحضرة الطعام...، ٦٤/٥، (٥٦٠)، عن عائشة رضي الله عنها.

٣- قول النبي ﷺ: (إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) ^(٣).

وجه الدلالة من الحديث: دلَّ هذا الحديث على أن الأفضل تأخير صلاة الظهر عن أول وقتها في حال اشتداد الحر، حتى يبرد الجو؛ لأنه إذا برد أدت الصلاة بخشوع أكثر، مع أن الأفضل في أداء صلاة الظهر أن يُعَجَّلَ بها في أول الوقت؛ لما روته أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: (كان رسول الله ﷺ أشدَّ تعجيلًا للظهر منكم) ^(٤). لكن النبي ﷺ في حديث الإبراد قدَّم مراعاة الفضيلة المتعلقة بذات الصلاة -وهي الخشوع- على الفضيلة المتعلقة بوقتها -وهي أدائها في أول الوقت-، وهذا دليل على أن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى بالمراعاة من الفضيلة المتعلقة بزمانها؛ ولهذا لما ذكر الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) أن الرمل مع البعد عن البيت أولى من القرب من البيت بلا رمل، استدل على ذلك بالقاعدة، ثم استدل على صحة القاعدة بحديث الإبراد بصلاة الظهر عند اشتداد الحر، فقال: "الرَّمْلُ سُنَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ، وَالِدُنُو مِنْ الْبَيْتِ سُنَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِمَكَانِهَا، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْمَحَافَظَةِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِمَكَانِهَا أَوْ زَمَانِهَا؛ وَلِهَذَا سُنَّ تَأْخِيرُ صَلَاةِ

الفاضل، وهو أول الوقت، فيكون بذلك قد قدَّم ما يتعلَّقُ بذات الصلاة على ما يتعلَّقُ بزمانها، ويقاس المكان على الزمان، وهذا ما دلت عليه القاعدة. قال الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) في معرض ذكره لفوائد هذا الحديث: "ومنها: أن المحافظة على كمال ذات العبادة أولى من المحافظة على كمال وقتها، وجه ذلك: أن الصلاة في أول الوقت أفضل من حيث الزمن، لكن صلاتها بخشوع وحضور قلب أفضل. الفضيلة الأولى تتعلَّقُ بالزمن، وهذا يتعلَّقُ بذات العبادة. وعليه: فمراعاة الفضيلة التي تتعلَّقُ بذات العبادة أولى من مراعاة الفضيلة التي تتعلَّقُ بزمان العبادة. قال أهل العلم: وكذلك ما يتعلَّقُ بمكانها، إذا تعارضت فضيلة تتعلَّقُ بالمكان وفضيلة تتعلَّقُ بحضور القلب، فالأولى المحافظة على ما يتعلَّقُ بذات العبادة" ^(١). وقال الشيخ أيضًا مستدلًّا على حجية هذه القاعدة: "ودليل ذلك من السنة ... أن النبي ﷺ قال: (لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان)، ومقتضى هذا الحديث: أن يُؤَخَّرَ الإنسان الصلاة عن أول وقتها حتى يقضي حاجته من مأكولٍ أو تخلٍّ، وهذا يستلزم تأخير الصلاة عن أول وقتها، مع أن الصلاة في أول الوقت أفضل، لكن النبي ﷺ ألغى مراعاة الزمان هنا من أجل إكمال العبادة ذاتها ..." ^(٢).

(٣) رواه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، ١٩٨/١، (٥١٢)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر ...، ١٦٣/٥، (٦١٥)، عن أبي هريرة ؓ.

(٤) رواه الترمذي، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في تأخير العصر، ٤٩٨/١، (١٦١)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي ١١٠/١.

(١) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ٥٩٠/١.
(٢) فتاوى نور على الدرب للشيخ محمد العثيمين ٣٨٣/٧. وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ١٠١/٢٣ و ١٢٠، تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ٤٨٠/٣.

وقد تبين لي من تتبع كلام العلماء عن هذه القاعدة، وما يتفرع عنها من أحكام، وما يستثنى منها، أنه يُشترط لتطبيقها أربعة شروط، وهي كما يلي:

الشرط الأول: أن لا يترتب على مراعاة ذات العبادة إفسادها.

لأن المقصود من القاعدة هو أداء العبادة على أكمل وجه؛ ولهذا لما دار الأمر بين فعل فضيلة تتعلق بذات العبادة وفضيلة تتعلق بمكانها أو زمانها، وكان الأكمل للعبادة هو مراعاة ما يتعلق بذاتها - راعينا ذلك، وقدمناه على ما يتعلق بمكانها وزمانها. فإذا كان مراعاة ما يتعلق بذات العبادة يعود عليها بالإبطال فهي مراعاة فاسدة وغير معتبرة؛ لأنه يترتب عليها هدم العبادة من أصلها؛ ولهذا لما ذكر بعض العلماء أن الرَّمْل في الطواف إذا تعذر مع القرب من البيت لزحام أو غيره، فإنه يُبعد عنه ويرمل؛ لأن القرب من البيت فضيلة تتعلق بمكان العبادة، والرمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة، والفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى بالرعاية، ذكروا أنه إذا ابتعد عن البيت ليرمل ووجد في حاشية المطاف نساءً، وخشي إذا رمل أن يلامسهن فتنتقض طهارته بذلك، ويفسد طوافه، فإنه يترك الرمل. قال تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ): "الرمل مع البعد عن البيت أفضل من القرب بلا رمل، إلا أن يكون في حاشية المطاف نساء، ولم يأمن ملامسهن لو تباعد، فالقرب بلا

الظهر عند اشتداد الحر؛ لأن ذلك أقرب إلى الخشوع في الصلاة" (١).

٤- أن العناية بما يتعلق بذات العبادة أولى من العناية بأوصاف العبادة الخارجة عنها، كمكانها وزمانها ونحو ذلك؛ لأن ما يتعلق بذاتها ألصق بها، وكمال العبادة بكمال ما يتعلق بذاتها أعظم من كمالها بكمال ما يتعلق بوصف خارج عنها كمكانها وزمانها، وهذا ما أشار إليه الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) عندما ذكر مسألة الرجل الذي دخل عليه وقت الصلاة، وهو حاقن أو بحضرة طعام يشتهي، وذكر أن الأولى أن يقضي حاجته ويأكل طعامه ولو أدى إلى تأخير الصلاة عن أول وقتها؛ بناءً على القاعدة، وعلل ذلك بقوله: "لأنه إذا صلى فارغ القلب، مُقبلاً على صلاته كانت الصلاة أكمل" (٢).

المبحث الثالث

شروط تطبيق القاعدة

العلماء الذين تكلموا عن هذه القاعدة - حسب اطلاعي - لم أر منهم من تكلم عن شروط تطبيقها، فالذين ذكروها ضمن القواعد الفقهية اقتصروا على ذكر بعض الفروع الفقهية المتفرعة عنها، والذين ذكروها في كتب الفقه إنما ذكروها مستدلين بها على مسألة فقهية، دون أن يبينوا شروط تطبيقها.

(١) تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ٤٨٠/٣.

(٢) الشرح الممتع ٢٤٥/٧.

الطواف مستحب، والرمل مستحب فيه، فلو منعت الزحمة من الجمع بينهما لم يمكنه الرمل مع القرب وأمكنه مع البعد، فالمحافظة على الرمل مع البعد أولى من المحافظة على القرب بلا رمل" (٤). وقال بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "والقرب من البيت للطائف مستحب، فإذا لم يمكنه الرمل إلا مع البعد عنه آثره" (٥). وقال نحوه تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ) (٦)، وجمال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) (٧)، ومنصور البهوتي (ت ١٠٥١هـ) (٨)، ومصطفى الرحيباني (ت ١٢٤٣هـ) (٩)، فهذه النقول تدل على أن البعد عن البيت والمحافظة على الرمل يكون أولى في حال تعذر الرمل مع القرب.

كما أشار إلى هذا الشرط أيضًا تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ) في تفضيل الصلاة المفروضة جماعة في البيت على صلاتها منفردًا في المسجد، فقال: "الصلاة المفروضة في المساجد أفضل من البيوت، فلو لم تحصل الجماعة في المساجد وحصلت في البيوت كانت في البيوت أفضل" (١٠). فذكر أنها تكون أفضل في البيوت إذا لم تحصل الجماعة في المسجد. وقال نحوه جمال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). كما أشار السيوطي أيضًا

رمل أولى من البعد مع الرمل؛ حذرًا من انتقاض الطهارة" (١).

وقلت: ويمكن أن تُمثّل لذلك بأن يكون الزحام في الطواف في كل المسجد، ولا يتيسر له الطواف مع الرمل إلا خارج المسجد، فلا يفعل، بل يطوف مع الزحام داخل المسجد بلا رمل؛ لأن طوافه خارج المسجد لا يصح بالإجماع (٢)؛ إذ من شروط صحة الطواف أن يكون داخل المسجد.

الشرط الثاني: عدم إمكان الجمع بين الفضل المتعلق بذات العبادة والفضل المتعلق بمكانها أو زمانها.

لأنه إذا أمكن الجمع بين الفضلين كان أكمل للعبادة، ولا يتأتى التفاضل بينهما إلا عند تزاحمهما، فإذا أمكن -في مسألة الرمل في الطواف- أنه يطوف قرب البيت مع إمكان الرمل، فلا يُفضّل له أن يبعد عن البيت، لأننا فضّلنا أن يُبعد عنه في حال أنه لا يتمكن من الرمل مع قربيه؛ لذلك اشترطنا لصحة التفاضل عدم إمكان الجمع بين الفضلين. وقد أشار إلى هذا الشرط أبو القاسم الرافعي (ت ٦٢٣هـ) بقوله: "القرب من البيت مستحب للطائف ...، فلو تعذر الرمل مع القرب لزحمة الناس ... فالبعد عن البيت والمحافظة على الرمل أولى" (٣). وقال محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ): "القرب من الكعبة في

(٤) المجموع شرح المذهب ١٩٨/٣.

(٥) المنثور ١٧٨/٢.

(٦) انظر: كتاب القواعد ٣٧٥/٣.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٦.

(٨) انظر: كشف القناع ١١٧١/٢، شرح منتهى الإرادات ٥٧١/١.

(٩) انظر: مطالب أولي النهى ٣٩٤/١ - ٣٩٥.

(١٠) كتاب القواعد ٣٧٤/٣.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٤/١ - ٢١٥. وانظر: العزيز شرح

الوجيز ٤٠٤/٣، المجموع شرح المذهب ٥٩/٨، متن الإيضاح في

المناسك ص ٧٨، كشف القناع ١١٧٢/٢.

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب ٥٣/٨.

(٣) العزيز شرح الوجيز ٤٠٣/٣.

حصل على فضل القرب وإن فاتته فضل الرمل، وكونه يدرك أحد الفضلين أولى من أن يفوته الفضلان.

الشرط الرابع: عدم الدليل أو التعليل المانع من تفضيل ما يتعلّق بذات العبادة.

إذا فاضلنا بين الفضل المتعلق بذات العبادة والفضل المتعلق بمكانها أو زمانها، فإننا نقدم الفضل المتعلق بذاتها -كما تقدم-، ولكن هذا التقديم مشروط بأن لا يكون هناك دليل أو تعليل يُقدم الفضل المتعلق بالمكان أو الزمان، فإذا وجد دليل يدل على تقديم الفضل المكاني أو الزماني أو تعليل يرجح ذلك عملنا به، وتركنا العمل بالقاعدة.

مثال الدليل الدال على تقديم الفضل المتعلق بالمكان: إذا أقيمت الصلاة فالأفضل أن يؤم القوم أقرهم لكتاب الله تعالى، حتى ولو أقيمت في بيت من البيوت، فالأقرأ أولى بالإمامة من صاحب البيت، وهذا هو مقتضى ما دلّت عليه القاعدة؛ لأن تقديم الأقرأ لفضيلة تتعلق بذات العبادة، وهو كونه يؤديها على وجه أكمل من غيره، بينما تقديم صاحب البيت لفضيلة تتعلق بمكان العبادة، وهي كونه سلطان المكان، لكن ورد دليل يمنع من العمل بمقتضى هذه القاعدة في هذه المسألة، وهو قوله ﷺ: (لا يؤمّن الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه) ^(٢)، حيث دلّ هذا الحديث على: أن الرجل في سلطانه يُقدّم في الإمامة ولو كان غيره

إلى هذا الشرط في تفضيل الصلاة جماعة خارج الكعبة على الصلاة داخلها منفرداً، فقال: "الصلاة في جوف الكعبة أفضل من الصلاة خارجها، فإن لم يرج فيها الجماعة وكانت خارجها، فالجماعة خارجها أفضل" ^(١). فاشتراط لتفضيل الصلاة جماعة خارجها أن لا يرجو فيها جماعة.

الشرط الثالث: حصول الفضل المتعلق بذات العبادة إذا قدمناه على الفضل المتعلق بمكانها أو زمانها.

يُشترط لتطبيق هذه القاعدة أن نتحقق من حصول الفضل المتعلق بذات العبادة إذا قدمناه على الفضل المتعلق بمكانها أو زمانها؛ لأنه إنما تُرك الفضل المتعلق بمكان العبادة وزمانها لتحصيل الفضل المتعلق بذاتها، فإذا لم يحصل له الفضل المتعلق بذاتها فلا يُترك الفضل المتعلق بمكانها أو زمانها؛ لأنه إذا تُرك الفضل المتعلق بالمكان أو الزمان وذهب لتحصيل الفضل المتعلق بالذات ولكنه لم يحصل له، فاتته الفضلان، وكونه يدرك أحد الفضلين أولى من أن يفوته الفضلان.

ففي مسألة الرمل في الطواف -مثلاً- إذا تيسّر له الطواف قرب الكعبة وتعدّر الرّمْل للزّحام، وأراد أن يبعد عن البيت لتحصيل فضل الرمل، فهو أفضل، لكن بشرط أن يتمكن من الرمل إذا أبعد، فإن لم يتمكن منه لكون الزحام في كل المسجد، فإنه يطوف مع القرب؛ لأنه إذا طاف مع البعد -والحال هذه- فاتته فضل القرب والرمل، وإذا طاف مع القرب

(٢) رواه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة؟، ٢٤٣/٥، (٦٧٣).

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥.

في المسجد هو الدليل، فقال: "وأما الدلالة على أنها في المسجد أفضل منها في المنزل ما روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: (بشّر المشائين في الظلم إلى المساجد بنور تام في القيامة) ^(٤) " ^(٥).

ومثال التعليل الذي ترجّح به تقديم الفضل المتعلق بالمكان: الصلاة في المسجد الأكثر جماعة أفضل، فإذا كان بجواره مسجد جماعة قليلة، وتتعطل الجماعة إذا لم يصل فيه، وهناك مسجد جماعة أكثر، فصلاته في المسجد القريب أفضل، مع أن فضيلة صلاته في المسجد الذي جماعته قليلة فضيلة تتعلق بمكان العبادة، من أجل أن يكون هذا المكان -وهو المسجد- عامراً بالصلاة، وفضيلة صلاته في المسجد الذي جماعته كثيرة فضيلة تتعلق بذات العبادة، فقُدمت هنا الفضيلة المتعلقة بمكان العبادة على المتعلقة بذاتها. قال أبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ): "إذا لم يكن في مسجد قبيلته أو محلته من يُقيم بالجماعة اليسيرة غيره، وكان في ذهابه إلى المسجد الأعظم والجمع الأكبر تعطيل لجمع مسجده اليسير، فصلاته في مسجده وجمعه اليسير فيه أفضل من صلاته في الجمع الكثير في

أقرأ منه لكتاب الله تعالى ^(١)؛ لهذا لما قرر بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) أن كلّ ولاية يُقدّم فيها من هو أقوم بمصالحها، وذكر إمامة الصلاة، قال: "واستشكل على هذه القاعدة التقديم بالمكان كمالك الدار، وإمام المسجد، فإن المكان لا مدخل له في مصلحة الصلاة، فكان رعايتها أولى من رعاية حق المالك والإمام؛ ولهذا إذا اجتمعت فضيلة تتعلق بنفس العبادة، وفضيلة تتعلق بمكانها قدّم ما يتعلق بنفس العبادة، وإنما خرجوا عن هذا بدليل خاص، وهو قوله ﷺ: (لا يُؤمّن الرجل في سلطانه إلا بإذنه) ^(٢).

مثال آخر: صلاة الجماعة في المسجد أفضل منها في البيت، لكن لو قُدِّر أن هناك جماعة في المسجد وأخرى في البيت، وجماعة البيت أكثر، فمقتضى ما دلت عليه القاعدة: أن الأفضل هو صلاة الجماعة التي في البيت؛ لكونها أكثر؛ لأن فضيلة الجماعة تتعلق بذات العبادة، وفضيلة الصلاة في المسجد تتعلق بمكان العبادة. وهذا ما ذهب إليه أبو الطيب الطبري (ت ٤٥٠هـ). بينما ذهب أبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ) إلى: أن الأفضل هو صلاة الجماعة في المسجد، وإن كانت أقل، حيث قال: "والجماعة اليسيرة في المسجد أفضل منها في المنزل" ^(٣). وهذا خلاف ما دلت عليه القاعدة. لكن الماوردي بيّن أن الذي حمله على تفضيل الصلاة

(٤) هذا الحديث بهذا اللفظ عن عمر رضي الله عنه رواه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، ١/١٤١، (٩٠)، وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ١/٤٠٥، (٦٨٣)، وقال: (هذا حديث لا يثبت). والحديث رواه أبو داود عن بريدة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (بشّر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة)، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلم، ١٨٨/٢، (٥٥٧)، والترمذي، أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة، ١٤/٢، (٢٢٣). وصححه الألباني في صحيح أبي داود، ١/١٦٧، (٥٦١).

(٥) الحاوي الكبير ٢/٣٠٣.

(١) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم ٥/٢٤٣.

(٢) المنثور ١/٢٣٩.

(٣) الحاوي الكبير ٢/٣٠٣.

عنه، كما سيتبين للقارئ من خلال قراءته للفروع الفقهية التي سأذكرها.

ومن تلك الفروع الفقهية ما يلي:

الفرع الأول: الصلاة داخل الكعبة أفضل من الصلاة خارجها، فإذا كانت الصلاة مما تُشرع في جماعة، ودار الأمر بين أن يصلّيها منفرداً داخل الكعبة، وبين أن يصلّيها خارجها في جماعة، فخارجها أولى؛ لأن الصلاة داخلها فضيلة تتعلق بالمكان، والصلاة في جماعة فضيلة تتعلق بذات العبادة (٣).

الفرع الثاني: إذا اجتمع في الصلاة رجال وصبيان ونساء فالسنة أن يلي الإمام الرجال البالغون ثم الصبيان ثم النساء؛ لما رواه أنس بن مالك ﷺ أن جدته ملىكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له، فأكل منه، ثم قال ﷺ: (قوموا فلاصلّ لكم) -إلى أن قال أنس ﷺ:- فقام رسول الله ﷺ، وصفت أنا واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف (٤). ولقول النبي ﷺ: (لِئَلَيْكُمْ مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ) (٥)، وهذا يقتضي أن ينقدم الرجال البالغون؛ لأنهم أضبط فيما لو حصل للإمام سهو، أو خطأ في آية، أو احتاج إلى أن يستخلف إذا طرأ عليه عذر وخرج من الصلاة، ثم بعد ذلك الصبيان؛ لأنهم ذكور، وقد فضّل الله

المسجد الأعظم؛ لما في ذلك من قوة ظهورها، وكثرة انتشارها، وعمارة المساجد بإقامتها" (١).

تنبيه: ذكر بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) أنه مما يستثنى من هذه القاعدة المسألتين الأخيرتين، وهما: مسألة تفضيل الجماعة القليلة في المسجد على الجماعة الكثيرة في غيره على ما ذهب إليه أبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، ومسألة تفضيل الصلاة في المسجد الذي جماعته قليلة إذا كان يتعطل إن لم يصل فيه، على المسجد الذي جماعته كثيرة (٢). وقد تبين لنا مما تقدّم أن سبب استثناء المسألة الأولى هو الدليل الدال على فضيلة الذهاب إلى المسجد الذي رجّح فضيلة الجماعة فيه وإن كانت قليلة، على فضيلة الجماعة الكثيرة في غيره، وأن سبب استثناء المسألة الثانية هو العلة الشرعية -وهي: عمارة المسجد بإقامة الجماعة فيه- التي رجّحت فضيلة الصلاة في المسجد القريب وإن كانت جماعته قليلة، على فضيلة الجماعة الكثيرة في المسجد البعيد.

المبحث الرابع

التطبيقات الفقهية للقاعدة

لقد انبنى على هذه القاعدة كثير من الفروع الفقهية، وأكثر من استدل بهذه القاعدة على الفروع الفقهية من المعاصرين -حسب اطلاعي- هو الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)؛ ولهذا أكثر من النقل

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٤/١، المنثور للزركشي ١٧٨/٢، القواعد للحصني ٣٧٤/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥.

(٤) رواه البخاري، أبواب الصلاة في الثياب، باب: الصلاة على الحصر، ١٤٩/١، (٣٧٣)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة ...، ٢٢٦/٥، (٦٥٨).

(٥) رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها ...، ٢٠٣/٤، (٤٣٢).

(١) الحاوي الكبير ٣٠٣/٢.

(٢) انظر: المنثور ١٧٩/٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٦.

العبادة؛ لأنه يحصل بذلك مصلحة للصلاة، وهي الخشوع وعدم الإزعاج. فقدّمتنا الفضيلة المتعلقة بذات العبادة على المتعلقة بمكانها.

قال الشيخ محمد العثيمين -بعد أن ذكر الترتيب السابق للرجال والصبيان والنساء واستدل عليه:- "هذا الترتيب الذي ذكرناه، واستدلنا عليه بالأثر والنظر ما لم يمنع مانع، فإن منع منه مانع بحيث لو جُمع الصبيان بعضهم إلى بعض لحصل بذلك لعب وتشويش، فحينئذ لا نجمع الصبيان بعضهم إلى بعض؛ وذلك لأن الفضل المتعلقة بذات العبادة أولى بالمراعاة من الفضل المتعلقة بمكانها، وهذه قاعدة فقهية ...، فهنا نقول: لا شك أن مكان الصبيان خلف الرجال أولى، لكن إذا كان يحصل به تشويش وإفساد للصلاة على البالغين، وعليهم أنفسهم، فإن مراعاة ذلك أولى من مراعاة فضل المكان. إذاً كيف نعمل؟ الجواب: نعمل كما قال بعض العلماء: بأن نجعل بين كل صبيين بالغاً من الرجال" (٣).

هذا ما قرره الشيخ محمد العثيمين في هذه المسألة، والذي أراه -والله تعالى أعلم-: أن التفاضل في هذه المسألة ليس من باب التفاضل بين الفضيلة المتعلقة بمكان العبادة والفضيلة المتعلقة بذاتها، بل هو من باب التفاضل بين فضيلة متعلقة بذات العبادة من جهة وفضيلة متعلقة بذات العبادة من جهة أخرى.

تعالى الذكور على الإناث، ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ (آل عمران: ٣٦)، فهم أولى بالتقدم من النساء، ثم بعد ذلك النساء؛ لقول النبي ﷺ: (خير صفوف النساء آخرها) (١)، وهذا يلزم منه أن تتأخر صفوف النساء عن صفوف الرجال (٢).

وفضيلة كون الرجال في الصف الأول ثم الصبيان ثم النساء، هي فضيلة تتعلق بمكان العبادة، لأن كون الشرع يحدد هذا المكان للرجال وهذا المكان للصبيان وهذا المكان للنساء دليل على أنه أفضل من غيره؛ لأن الشرع لا يأتي إلا بأحسن الأحكام، قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ (التين: ٨).

فإذا قدرنا أن الصبيان إذا جُعِلوا في صف واحد خلف صف الرجال، أزجوا المصلين وشوشوا عليهم في صلاتهم، فإننا نجعل كل صبي بين رجلين بالغين؛ درءاً لهذه المفسدة، وسوف يترتب على ذلك أن يتقدم بعض الصبيان إلى الصف الأول، ويتأخر بعض الرجال إلى الصف الثاني.

وجعل كل صبي بين رجلين بالغين هو عمل بهذه القاعدة؛ وذلك لأن فضيلة بقاء الصبيان في مكانهم في الصف الثاني هي فضيلة تتعلق بمكان العبادة؛ لأنه هو المكان الذي حُدد لهم شرعاً، وأما فضيلة انتقالهم إلى الصف الأول ففضيلة تتعلق بذات

(١) رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها ...، ٢١٠/٤، (٤٤٠).

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب ١٨٤/٤ - ١٨٦، الشرح الكبير لابن قدامة ٤٢٧/٤، الشرح الممتع ٢٧٧/٤.

(٣) الشرح الممتع ٢٧٨/٤ - ٢٧٩.

وبيان ذلك: أن الحكمة من تقدّم الرجال البالغين في الصف الأول وتأخر الصبيان في الصف الثاني ليست مجرد أن الصف الأول مكان فاضل للرجال، وأن الصف الثاني مكان فاضل للصبيان، بل الحكمة أعمّ من ذلك، فتشمل ما يتعلق بذات الصلاة؛ إذ من الحكمة من ذلك أنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف فيكون الرجل البالغ أولى، ولأن الرجل البالغ يتقطن لتنبية الإمام على السهو ما لا يتقطن له غيره، ولأنه أضبط للصلاة من غيره، فيضبط صفة صلاة الإمام ويحفظها وينقلها ويعلمها غيره ^(١). وهذه الفضائل تتعلق بذات الصلاة. وأما الحكمة من تقدّم بعض الصبيان إلى الصف الأول وتأخر بعض الرجال إلى الصف الثاني في حال إزعاج الصبيان وتشويشهم فهي حصول الخشوع في الصلاة، وهذه الفضيلة تتعلق أيضًا بذات الصلاة. ولما تزاومت هاتان الفضيلتان قدّمتا فضيلة الخشوع في الصلاة؛ لأن الخشوع هو لبّ الصلاة وروحها، فلا يُستغنى عنه في كل الصلاة، وأما الفضائل التي تحصل بوجود الرجال البالغين في الصف الأول فقد تقع أسبابها فيحتاج إليهم، وقد لا تقع، وإذا وقعت فقد يقوم بسدّ الحاجة من بقي من الرجال الذين لم يتأخروا إلى الصف الثاني، وقد يسدّ الحاجة أحد الصبيان الذين تقدموا؛ لأن فيهم النبيه والحافظ لكتاب الله تعالى، بل وفيهم من قد يفوق كثيرًا من الرجال البالغين فقهاً

وعقلًا. وعلى هذا: لا يدخل هذا الفرع تحت هذه القاعدة.

الفرع الثالث: الصلاة في الصف الأول لها فضيلة تتعلق بذات العبادة -كما تقدم في الفرع السابق-؛ لأن الإمام قد يحتاج إلى استخلاف من خلفه، أو يحتاج إلى من ينبهه في حال السهو، أو يحتاج المأموم إلى أن يتعلم الصلاة من الإمام؛ لكونه جاهلاً والإمام ممن يُقتدى به، أو لغير ذلك من الأمور التي قد يحتاجها الإمام أو المأموم في الصلاة. وهذه الفضائل تتعلق بذات الصلاة. فإذا دار الأمر بين أن يصلي في مكان في الصف الأول في المسجد النبوي ليس في الروضة، وبين مكان في الروضة ليس في الصف الأول، فالأولى الصلاة في الصف الأول؛ لأن فضيلة الصلاة في الصف الأول فضيلةٌ تتعلق بذات العبادة، وفضيلة الصلاة في الروضة فضيلةٌ تتعلق بمكان العبادة، والفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى بالمراعاة من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها ^(٢).

الفرع الرابع: صلاة الفريضة في المسجد أفضل، فإذا دار الأمر بين أن تُصلى في المسجد منفردًا، وبين أن تُصلى خارجه في جماعة، فخارجه أولى؛ لأن الصلاة في المسجد فضيلة تتعلق بالمكان، والصلاة في جماعة فضيلة تتعلق بذات العبادة ^(٣).

(٢) انظر: الإيضاح للقواعد الفقهية ص ٦٩.

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٤/١، المنثور للزركشي ١٧٨/٢، القواعد للحصني ٣٧٤/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥.

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٢٠٤/٤.

دون أول وقتها؛ لأنه إذا صلى فارغ القلب مقبلاً على صلاته كانت الصلاة أكمل" (٤). وذكر نحو هذا في شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها: (لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان) (٥) عند ذكره لفوائد الحديث (٦).

الفرع الثامن: قال الشيخ محمد العثيمين ممثلاً لهذه القاعدة: "وهذه القاعدة لها أمثلة ... ومنها: لو أن شخصاً أراد أن يصلي في الصف الأول، وحوله ضوضاء وتشويش، أو حوله رجل له رائحة كريهة تشغله، فهل الأولى أن يتجنب الضوضاء والرائحة الكريهة ولو أدى ذلك إلى ترك الصف الأول، أو أن يصف في الصف الأول مع وجود التشويش أو الرائحة الكريهة؟. فالجواب: لا شك أن الأولى تجنب التشويش، وترك الصف الأول؛ لأن هذا يتعلق بذات العبادة" (٧).

الفرع التاسع: الأفضل قرب المأموم من إمامه، ولكن إذا صلى في المسجد بعيداً عن إمامه حصل له من الخشوع في صلاته ما لم يحصل له فيها بالقرب منه، فصلاته مع البعد أولى من صلاته مع القرب؛ لأن فضل صلاته مع القرب فضل يتعلق بمكان العبادة، وفضل صلاته مع البعد فضل يتعلق بذات العبادة، والفضل المتعلق بذات العبادة أولى

الفرع الخامس: قال شرف الدين أبو النجا (ت ٩٦٠هـ): "ويعذر بترك جُمعة وجماعة مريض ومُدافع أحد الأخبثين" (١)، قال الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) في شرحه لهذه الجملة مستدلاً على أن مدافع أحد الأخبثين يُعذر بترك جمعة وجماعة: "والدليل على ذلك ما يلي: ... أن المدافعة تقتضي انشغال القلب عن الصلاة، وهذا خللٌ في نفس العبادة، وترك الجماعة خللٌ في أمرٍ خارجٍ عن العبادة؛ لأن الجماعة واجبة للصلاة، والمحافظة على ما يتعلّق بذات العبادة أولى من المحافظة على ما يتعلّق بأمرٍ خارجٍ عنها، فلهذا نقول: المحافظة على أداء الصلاة بطمأنينة وحضور قلب أولى من حضور الجماعة أو الجمعة" (٢).

الفرع السادس: صلاة النافلة في البيت أفضل منها في المسجد؛ لفضيلة تتعلق بذات الصلاة، وهي كونها أدعى إلى الإخلاص والخشوع، وأبعد عن الرياء والإعجاب (٣).

الفرع السابع: قال الشيخ محمد العثيمين ممثلاً لهذه القاعدة: "وهذه القاعدة لها أمثلة، منها: لو أن رجلاً حين دخل عليه وقت الصلاة وهو حاقن، أو بحضرة طعام، فهل الأولى أن يقضي حاجته ويأكل طعامه، ولو أدى ذلك إلى تأخير الصلاة عن أول وقتها؟ أو العكس؟. فالجواب: الأول، فهنا راعينا نفس العبادة

(٤) الشرح الممتع ٢٤٥/٧.

(٥) تقدم تحريجه.

(٦) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ٥٩٠/١، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ٥١٦/٢٤.

(٧) الشرح الممتع ٢٤٥/٧. وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ٥١٦/٢٤. وانظر: تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ٤٨٠/٣.

(١) زاد المستقنع ص ٢٥.

(٢) الشرح الممتع ٣١١/٤ - ٣١٢. وانظر: تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ٣٨/٢.

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٥/١، المنثور للزركشي ١٧٨/٢، القواعد للحصني ٣٧٥/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥.

الفرع الحادي عشر: الاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف في المساجد الأخرى، ويليهِ الاعتكاف في المسجد النبوي، ثم المسجد الأقصى، لكن لو كان اعتكافه في مسجد غير المساجد الثلاثة أكثر طمأنينة وخشوعاً، فإن اعتكافه في ذلك المسجد أفضل من اعتكافه في المساجد الثلاثة؛ لأن فضل اعتكافه في ذلك المسجد فضل يتعلّق بذات الاعتكاف، وفضل اعتكافه في المساجد الثلاثة فضل يتعلّق بمكان الاعتكاف، والفضل المتعلّق بذات العبادة أولى بالمراعاة من الفضل المتعلّق بمكانها؛ ولهذا لما سُئل الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ): هل الاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من غيره؟ أجاب بقوله: "نعم، الاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف في المساجد الأخرى، ويليهِ الاعتكاف في المسجد النبوي، ويليهِ الاعتكاف في المسجد الأقصى، ثم المساجد الأخرى، الأفضل منها فالأفضل. ولكن ها هنا مسألة ينبغي أن نتقن لها، وهي: أن مراعاة ذات العبادة أولى من مراعاة زمانها ومكانها، أي: ما عاد إلى ذات العبادة من الفضائل أولى بالمراعاة مما عاد إلى مكانها أو زمانها، يعني: أن الإنسان لو كان اعتكافه في مسجد آخر غير المساجد الثلاثة أكمل وأشدّ خشوعاً لله ﷻ، وأكثر في العبادة، كان اعتكافه في هذه المساجد أفضل؛ لأن هذا الفضل يعود إلى ذات العبادة" (٣).

بالمراعاة من المتعلّق بمكانها؛ ولهذا لما سُئل الشيخ محمد العثيمين (١٤٢١هـ): أيهما أفضل الصلاة في الدور العلوي أم في الدور الأرضي من المسجد؟ أجاب بقوله: "الصلاة في الأسفل أفضل من الصلاة في الأعلى؛ لأنها أقرب إلى الإمام، والدنو من الإمام أفضل من البعد عنه، لكن إذا اقترن بالصلاة في الأعلى نشاط الإنسان فينشط، ويرى أنه يخشع أكثر فإن هذا أفضل؛ وذلك لأن المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها" (١).

الفرع العاشر: لما تكلم الشيخ محمد العثيمين عن فضل الصدقة التطوع ذكر أنه يزداد فضلها بشرف الزمان كعشر ذي الحجة، وبشرف المكان كمكة والمدينة، وبشرف الأحوال كأحوال الحاجات، سواء كانت أحوالاً دائمة كحال الفقراء في فصل الشتاء، أم كانت أحوالاً طارئة كالمجاعة الطارئة. ثم ذكر مسألة: إذا تعارض شرف المكان وشرف الأحوال، فأيهما يقدم؟ أجاب عن ذلك بقوله: "يقدم شرف الأحوال؛ لأن الصدقة إنما شُرعت لدفع الحاجة، فالفضل فيها باعتبار الحاجات يتعلق بنفس العبادة، وقد سبق قاعدة مفيدة في هذا الباب، وهي: (أن الفضل إذا كان يتعلق بذات العبادة كانت مراعاته أولى من الفضل الذي يتعلق بزمانها أو مكانها)" (٢).

(١) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ٢٤/١٣. وانظر: لقاء الباب المفتوح، اللقاء رقم (١١٨)، السؤال رقم (١٥).
(٢) الشرح الممتع ٢٦٩/٦. وانظر: تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ١٠٧/٣.

(٣) فتاوى نور على الدرب للشيخ محمد العثيمين، ٣٨٢/٧ - ٣٨٣. وانظر: تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ٢٧٠/٣ - ٢٧١.

الفرع الرابع عشر: السنة أن يرمي جمرة العقبة يوم العيد من بطن الوادي، وتكون مكة عن يساره ومنى عن يمينه؛ لما رواه عبد الرحمن بن يزيد النخعي (ت ٧٥هـ) أنه حجَّ مع ابن مسعود رضي الله عنه، فراه يرمي الجمرة الكبرى -يعني يوم النحر- بسبع حصيات، فجعل البيت عن يساره، ومنى عن يمينه -وفي رواية: من بطن الوادي-، ثم قال: (هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) ^(٣).

وفي الوقت الحاضر مع كثرة الحجاج وشدة الزحام قد لا يتيسر رمي جمرة العقبة يوم النحر من المكان الذي رمى منه الرسول ﷺ، وهو بطن الوادي الذي يقع جنوب الجمرة، بينما يتيسر الرمي من الجهات الأخرى، فإذا دار الأمر بين الرمي من المكان الذي رمى منه النبي ﷺ مع الزحام وعدم الطمأنينة، وبين الرمي من مكان آخر مع السعة والطمأنينة، فالأولى الثاني؛ لأن فضل الرمي من المكان الذي رمى منه الرسول ﷺ فضل يتعلّق بمكان العبادة، وفضل الرمي من المكان الآخر فضل يتعلّق بذات العبادة، والفضل المتعلّق بذات العبادة أولى بالمراعاة. قال الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ): "والصواب أن يرميها -يعني الجمرة- من بطن الوادي، وكانت الجمرة -وقد أدركتها- في ظهر جبل لاصقة به، لكنه جبل ليس بالرفيع في عقبة؛ ولهذا تسمى جمرة العقبة، يصعد الناس إليها، وكان تحتها وادٍ يمشي معه

الفرع الثاني عشر: الرمل في الطواف سنة، وكلما كان الطائف أقرب إلى الكعبة فهو أفضل، فإذا دار الأمر بين أن يقرب للكعبة مع ترك الرمل لزحام أو لغيره، وبين أن يبعد عنها مع الرمل، فالثاني أولى؛ لأن القرب من الكعبة فضيلة تتعلّق بمكان العبادة، والرمل فضيلة تتعلّق بذات العبادة ^(١).

الفرع الثالث عشر: من السنة إذا انتهى الطائف من طوافه أن يصلي ركعتين خلف المقام، والقرب من المقام أفضل من البعد عنه، إلا إذا كان يطمئن فيهما مع البعد أكثر من طمأنينته مع القرب فالبعد أفضل، قال الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ): "كلما قُرب من المقام كان أفضل، إلا أنه إذا دار الأمر بين أن يصلي قريباً من المقام مع كثرة حركته لردّ المارين بين يديه أو مع التشويش فيمن يأتي ويذهب، وبين أن يصلي بعيداً عن المقام ولكن بطمأنينة فأيهما أفضل؟. الجواب: الثاني أفضل؛ لأن ما يتعلّق بذات العبادة أولى بالمراعاة مما يتعلّق بمكانها كما سبق، وعلى هذا فلو تأخر الإنسان إلى ما حول المسعى، وصلّاهما فقد أتى بالسنة، ولكن الأفضل أن يراعي أن يكون المقام بينه وبين البيت" ^(٢).

(١) انظر: المجموع شرح المذهب ١٩٧/٣، الأشباه والنظائر للسبكي ٢١٤/١، المنثور للزركشي ١٧٨/٢، القواعد للحصني ٣٧٥/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٦، الشرح الممتع ٢٧٨/٤ و ٢٤٤/٧، فتح ذي الجلال والإكرام ٥٩٠/١، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ٥١٦/٢٤، تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ٤٨٠/٣.

(٢) الشرح الممتع ٢٦٥/٧ - ٢٦٦. وانظر: تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لابن قدامة ٤٨٢/٣.

(٣) رواه البخاري، كتاب الحج، باب: من رمى جمرة العقبة، فجعل البيت عن يساره، ٦٢٢/٢، (١٦٦٢)، ومسلم، كتاب الحج، باب: رمي جمرة العقبة من بطن الوادي ...، ٦٠/٩، (١٢٩٦).

الفضل المتعلق بزمانها. قال الشيخ محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) -بعد أن رجَّح جواز الرمي ليلاً:- "ولهذا نرى أنه إذا كان لا يتيسر للإنسان الرمي في النهار، فله أن يرمي في الليل، وإذا تيسر لكن مع الأذى والمشقة، وفي الليل يكون أيسر له وأكثر طمأنينة، فإنه يرمي في الليل؛ لأن الفضل المتعلق بذات العبادة أولى بالمراعاة من المتعلق بزمن العبادة" (٤).

وبهذا تم ما أردنا كتابته في هذا البحث، نسأل الله تعالى أن يلهمنا الرشd في القول والعمل، وأن يجعل علمنا خالصاً لوجهه، موافقاً لمرضاته، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

الخاتمة

وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات

١- معنى القاعدة: أن العبادة إذا دار فعلها بين مكانين، أحدهما أفضل من الثاني، إلا أنها إذا فُعلت في المكان المفضول حصل فيها من الصفات المرغوبة المتعلقة بنفس العبادة، ما لم يحصل فيها فيما لو فُعلت في المكان الفاضل، فإن فعلها - والحال هذه- في المكان المفضول أولى؛ مراعاةً لتلك الصفات المرغوبة المتعلقة بنفس العبادة.

٢- كثير من العلماء المتقدمين ذكروا هذه القاعدة مقتصرين فيها على المفاضلة بين ما يتعلق

المطر، فالنبي ﷺ رمى من بطن الوادي، ولم يصعد على الجبل ليرمي من فوقه، وإذا رمى من بطن الوادي تكون مكة عن يساره ومنى عن يمينه، وقد فعل ذلك عبد الله بن مسعود ؓ وقال: (هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة). وهذا -يعني: الرمي من المكان المسنون- في الوقت الحاضر قد يكون صعباً، وقد ذكرنا قاعدة نافعة: أن مراعاة ذات العبادة أولى من مراعاة مكانها، فإذا أتاها -يعني: الجمرة- من الشمال، كان أيسر؛ لعدم المانع من جبل أو عقبة (١)، المهم أن ترميها من مكان يكون أيسر لك" (٢).

الفرع الخامس عشر: يجوز رمي الجمرات أيام التشريق بعد غروب الشمس، وهذا عند من يقول بأنه يجوز الرمي ليلاً، والأفضل أن يكون الرمي بالنهار بعد الزوال، لفعل النبي ﷺ، كما قال جابر ؓ: (رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى، ورمى بعد ذلك بعد الزوال) (٣). لكن إذا كان الرمي بالنهار يحصل بمشقة؛ لكثرة الحجاج وزحامهم، والرمي بالليل يحصل بطمأنينة وخشوع، فالرمي بالليل أولى؛ لأن فضل الرمي بالنهار فضلٌ يتعلّق بزمن العبادة، وفضل الرمي بالليل فضلٌ يتعلّق بذات العبادة، والفضل المتعلّق بذات العبادة أولى بالمراعاة من

(١) لأنه كان في شمال الجمرة جبل صغير، قد يُعيق الحجاج في الرمي، والآن كما هو مشاهد- قد تمت إزالته، فلا يوجد ما يمنع أو يُعيق الرمي من جهة الشمال.

(٢) الشرح الممتع ٣٢٤/٧ - ٣٢٥. وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ٥٠٢/٢٤.

(٣) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم، كتاب الحج، باب: رمي الجمار، ٦٢١/٢، ووصله مسلم، كتاب الحج، باب: بيان وقت استحباب الرمي، (١٢٩٩)، ٦٨/٩.

(٤) الشرح الممتع ٣٥٥/٧. وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين ١٠١/٢٣ و ١٢٠، لقاء الباب المفتوح، اللقاء رقم (٢١)، السؤال رقم (١٩).

بنفس العبادة وما يتعلق بمكانها، وتبعهم على ذلك كثير من المتأخرين، بينما ذكرها آخرون مفاضلين فيها بين ما يتعلق بنفس العبادة وما يتعلق بمكانها أو زمانها، ولا شك أن ما ثبت لمكان العبادة من حكم في هذه القاعدة أنه يثبت لزمانها؛ لأن الزمان كالمكان من حيث كونهما من أوصاف العبادة وليس من ذاتها؛ وإنما كان ذات العبادة أولى بالمراعاة لأنه بها ألصق.

٣- القاعدة احتج بها كثير من العلماء، وقد تنوع احتجاجهم بها، فمنهم من ذكرها في كتب القواعد الفقهية، ثم ذكر طائفة من الفروع الفقهية المتفرعة عنها، والتفريع فرع الاحتجاج، ومنهم من ذكرها في كتب الفقه، محتجاً بها على المسائل المندرجة تحتها. وقد دلّ على حجيتها عدة أدلة ذكرتها في البحث.

٤- لم أر من تكلم عن شروط تطبيق هذه القاعدة، ولكن تبين لي من تتبع كلام العلماء عن هذه القاعدة، وما يتفرّع عنها من أحكام، وما يستثنى منها أنه يشترط لتطبيقها أربعة شروط، وهي كما يلي:

- أ- أن لا يترتب على مراعاة ذات العبادة إفسادها.
- ب- عدم إمكان الجمع بين الفضل المتعلق بذات العبادة والفضل المتعلق بمكانها أو زمانها.
- ج- حصول الفضل المتعلق بذات العبادة إذا قدمناه على الفضل المتعلق بمكانها أو زمانها.
- د- عدم الدليل أو التعليل المانع من تفضيل ما يتعلّق بذات العبادة.

٥- انبنى على هذه القاعدة كثير من الفروع الفقهية، ذكرت طائفة منها في هذا البحث. وفي نهاية هذا البحث أوصي الباحثين وطلبة العلم بالاهتمام ببحث القواعد الفقهية التي لم تحظ بدراسات نظرية كافية، كقاعدة هذا البحث؛ لأن كثيراً من العلماء يذكرون تلك القواعد محتجين بها، دون أن يتطرقوا إلى دراستها من حيث بيان معناها، وذكر أدلة حجيتها، وشروط تطبيقها؛ ولعل ذلك لكونها ظاهرة عندهم، ويرون أنه لا حاجة لذلك. ولكن لا شك أن بحثها أكمل، وقد يكون ضرورة إذا كان يكتنف تلك القاعدة شيء من الغموض في معناها أو في حجيتها أو نحو ذلك.

قائمة المراجع

١. الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق/ عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٢. الأشباه والنظائر، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق/ محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٣. الأشباه والنظائر، لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، ومعه شرحه غمز عيون البصائر، لأحمد الحموي، بغناية/ نعيم أشرف، نشر/ إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ط٢، ١٤٢٤هـ.
٤. إيضاح القواعد الفقهية لطلاب المدرسة الصولتية، للشيخ عبد الله بن سعيد اللحجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٥. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لعمر بن أحمد بن عثمان الشهير بـ(ابن شاهين)، تحقيق: صالح الوعيل، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٥هـ.
٦. تعليقات الشيخ محمد العثيمين على الكافي لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، وهو موجود على النت ضمن كتب المكتبة الشاملة على الرابط: <https://al-maktaba.org/book/34049>.
٧. تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبد الرحمن السعدي، تقديم الشيخين: عبد الله بن عقيل ومحمد العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.
٨. التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ.
٩. حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات، لمحمد بن أحمد البهوتي، الشهير بـ(الخلوتي)، تحقيق/ د. سامي الصقير، دار النوادر، وزارة الأوقاف في قطر، ط١، ١٤٣٢هـ.
١٠. الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق/ علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
١١. زاد المستقنع في اختصار المقنع، لشرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي، دار الهدى، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
١٢. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، ومعه شرحه عون المعبود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
١٣. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وهو مطبوع مع شرحه (تحفة الأحوزي)، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، بإشراف/ عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٤هـ.
١٤. الشرح الكبير، لعبد الرحمن بن محمد المقدسي، تحقيق/ الدكتور عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط١، ١٤١٤هـ.
١٥. الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح العثيمين، طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٦. شرح النووي لصحيح مسلم، ليحيى بن شرف النووي، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٢هـ.
١٧. شرح منتهى الإرادات، لمنصور البهوتي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
١٨. صحيح أبي داود، لمحمد ناصرالدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
١٩. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، بعناية الدكتور/ مصطفى البغا، دار اليمامة، دمشق، ط٤، ١٤١٠هـ.

٢٨. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٢٩. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، للدكتور/ محمد للزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠٠٩م.

٣٠. كتاب القواعد، لتقي الدين محمد بن عبد المؤمن الحصني، تحقيق/ د. جبريل البصلي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٣١. كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور البهوتي، مكتبة نزار الباز، مكة، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٢. لسان العرب، لمحمد بن مكرم الأفرقي (ابن منظور)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٣. لقاء الباب المفتوح، للشيخ محمد العثيمين، وهو موجود على النت ضمن كتب المكتبة الشاملة على الرابط:

<https://shamela.ws/index.php/book/230>
0.

٣٤. متن الإيضاح في المناسك، لمحيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٥. المجموع شرح المذهب، لمحيي الدين بن شرف النووي، تحقيق/ محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.

٢٠. صحيح سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢١. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، مطبوع مع شرحه للنووي، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٢. العزيز شرح الوجيز، لأبي القاسم عبد الكريم الرفاعي، تحقيق/ علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٣. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الشهير ب(ابن الجوزي)، ضبطه: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٤. فتاوى نور على الدرب للشيخ محمد العثيمين، من إصدارات مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط١، ١٤٣٤هـ.

٢٥. فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، لزين الدين أحمد بن عبد العزيز الفنّاني، بعناية/ بسام الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٦. فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، لمحمد بن صالح العثيمين، تحقيق: صبحي بن محمد رمضان، وأم إسراء بنت عرفة بيومي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢٧. الفروق، لأحمد بن إدريس القرافي، بعناية/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٦. مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد العثيمين، جمع/ فهد السليمان، دار الثريا، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.
٣٧. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحباني، وقف من الشيخ علي آل ثاني، لا توجد معلومات للطباعة.
٣٨. المنثور في القواعد، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق/ محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٣٩. موسوعة القواعد الفقهية، للدكتور/ محمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
٤٠. النجم الوهاج في شرح المنهاج، لكمال الدين محمد بن موسى الدّميري، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٥هـ.
٤١. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير)، بإشراف/ علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢١هـ.

Base
(The virtue related to the same worship is more important than the virtue related to its place)
- Study of applied theory -

Prof. Dr. Khaled Ben Selim Al-Shirary
College of Science and Arts, Qurayyat
Jouf University

Abstract. the research is a study of the rule: (The virtue related to the same worship is more important than the virtue related to its place)

Because the scholars who mentioned this rule did not talk about it extensively. So I talked about it.

My methodology in writing the research was inductive with regard to reference to the research sources, and descriptive and analytical with regard to studying and discussing its issues.

Among the most important results of the research were the following:

1- The meaning of the rule: that if worship is performed between two places: virtuous and preferred, and if it is performed in the preferred place, there will be desirable qualities related to the same worship, unless it takes place in it if it is done in the virtuous place, so doing it in the preferred place is first.

Some of the scholars mentioned the rule confined to the comparison therein between what is related to the same worship and what is related to its location, and some of them are superior in it between what is related to the same worship and what is related to its place or time, and there is no doubt that the ruling on its place is proven in its time. Because they are equal in that they are descriptions of worship and are not of themselves.

The rule was cited by many scholars, and its authority was evidenced by several evidence that I mentioned in the research.

To apply the rule four conditions are required, which I mentioned in the research.

Many jurisprudential branches are based on this rule, a group of which I mentioned in this research.

Keywords: credit for the same worship - credit for the place of worship.